أبحاث صرفية

الأستاذ الدكتور
خديجة زبار الحمداني

www.darsafa.net

أبحاث صرفية

الاستاذ الدكتور

خديجة زبار الحمداني

الطبعة الأولى

2010 م- 1431هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2856/ 6/ 2009)

415

الحمداني، خديجة

ابحاث صرفية/ خديجة زياد الحمداني.- عمان:

دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

( ) ص

ر . أ (2856/ 6/ 2009)

الواصفات : / قواعد اللغة/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقــوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+
ص.ب 922762 عمان -- 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-526-9 ردمك

محتويات الكتاب

الفصل الأول

موازنات صرفية

المبحث الأول: بين كتابي (فعلت وأفعلت لكل من أبي حاتم السجستاني ت 255 والزجاج ت 311 هـ 11

المبحث الثاني: المقصور والممدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفرّاء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود للأنباري..... 36

المبحث الثالث: بين سيبويه والأخفش دراسة صرفية موازنة 67

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

المبحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقياً 93

المبحث الثاني: القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة 107

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

المبحث الأول: الوزن الصرفي بين الثبات والتحول 139

المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف..... 169

المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي 198

المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة-دراسة تحليلية 218

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية

المبحث الأول: شجرة الزقوم 237

المبحث الثاني: شجرة الزيتون 251

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

الوزن الصرفي بين الثبات والتحول

1- التمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فإن موضوع بحثي هذا يندرج تحت عنوان "الوزن الصرفي بين الثبات والتحول" وأن اختياري لهذا الموضوع له أسباب عدة، ولكن السبب المهم من هذه الأسباب هو السؤال المتكرر لماذا يستقر الوزن الصرفي لعدد من الكلمات على ما هو عليه، دون تغير بينما نراه مرة أخرى يحدث فيه تغير، تحت القاعدة القياسية نفسها لتلك الكلمات؟

إنّ هذا التغير الذي يحدث في الميزان الصرفي مقصود في الكلام، إذ ليست المسألة اعتباطية، بقدر ما هي ضرورة ملزمة يحتاجها المتكلم، إذ وجدنا عددا من الكلمات حادت عن الميزان الأصلي القياسي، وعلينا أن نتتبع لماذا حادت هذه الكلمات عن ذلك.

قبل أن نفصل الكلام على ذلك، علينا أن نحدد "الميزان الصرفي" لغة واصطلاحاً. جاء معنى الميزان في اللغة (... يقال وَزَنَ فلانٌ الدراهمَ وَزْناً بالميزانِ، وإذا كاله فقد وزنه أيضاً، ويقال وَزَن الشيء إذا قدّره... الميزان

العَدْل. ووازَنه عَادله وقابله)[1] نلاحظ أن معنى" الميزان" في اللغة هو المقابلة أو المعادلة بين شيئين.

أما اصطلاحاً، فلم نجد اللغويين القدماء يضعون له حدّا في الكلام فسيبويه قد تعرض له من خلال موضوعات الكتاب، ولم يكن يقول هذه الكلمة على وزن كذا، إنما كان يذكر أن هذه الكلمة على بناء كذا نحو (فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية، على "فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل وكون المصدر فَعْلا والاسم فَاعِلا، فأمّا فَعَل يَفْعُل ومصدره فَقَتل يَقْتُل قَتَلا والاسم قاتل.. وأمّا فَعَل يَفْعِل فنحو ضَرَب يَضْرِب ضَرْباً وهو ضاربٌ، وأما فَعِل يَفْعَل، ومصدره والاسم فنحو لِحسَه يَلحَسه لحساً وهو لاحِس...)[2] وهذا ما نجده أيضاً عند المبّرد، ولكنّه يذكر أحياناً هذه الكلمة على وزن كذا نحو (ويكون المصدر على "إفْعَال وذلك قولك أكْرَم يُكْرِم إكْرَاما، وأحْسَن يُحْسِن إحْسَانا ويكون على "فاعلت" فيكون مستقبله على وزن مستقبل "أفْعَلت"، قبل أنْ يحذف وذلك قولك/قاتل يُقَاتِل، وضَارِب يُضَارِب...)[3].

وينحو ابن السراج هذا المنحى أيضاً نحو (فَعَالة للترك والانتهاء.. و "فَعَل" للانتهاء والترك أيضاً هذا يجيء فعله على "فَعِل يَفْعَل نحو أَجِمَ يَأْجَمُ أَجَما، وسَنِق يَسنِق سَنَقاً...)[4]، وهذا ما يذهب إليه ابن جني أيضاً، وقد كان يقول هذه الكلمة على وزن كذا نحو (... وإمّا إن لم يَقُمْ الدليل، ولم يوجد النظير فإنّك تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك في الهمزة والنون من أنْدَلس أنّهما زائدتان، وأنّ وزن الكلمة بهما "أنْفَعُل" وإنْ كان مثالا لا نظير له...)[5].

---

(1) لسان العرب "وزن".

(2) الكتاب / وينظر المصدر نفسه 11/4، 17/4... الخ.

(3) المقتضب 72/1.

(4) الأصول 93/3.

(5) الخصائص 199/1.

وهذا أيضاً ما نجده عند الصيمري، والزمخشري وابن يعيش[1]. وهذا الأمر لا يستمر، إذ إنّ هناك من اللغويين القدماء من وضع حدّا للميزان الصرفي وجعله في باب مستقل "الرضي الاستربادي" إذ قال (أقول / يعني إذا أردت وزن الكلمة عبّرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول / ضَرَب على وزن "فَعَل"...)[2].

نخلص من هذا أنّ اللغويين القدماء وإن لم يحدوا الميزان الصرفي ما عدا الرضي الاستربادي، إلا أنّ قواعده وأحكامه كانت واضحة عندهم جداً، إذ جعلوا عددا من الحروف تسمى بـ "الميزان الصرفي" إذ يلتزم به قواعد وأحكاما، ولم يخرجوا عنها، إذ هو يقابل أي كلمة يراد وزنها في الكلام، ويكون ذلك بعدد حروفه يتشكل بحركاتها، وتذكر فيه أحرف الزيادة وتقابل جذور الكلمة حروف الميزان، ويحذف من حروفه ما يحذف منها، والأمر الآخر أنّ حروفه لا تتأثر بالإبدال الحاصل في حروف الكلمة الموزونة، وأيضاً تتقدم حروفه وتتأخر بحسب ما يصيب الحروف الأصول من قلب مكاني، لذلك فإن الميزان الصرفي عند اللغويين يحمل بين طياته فائدة كبيرة، وتكمن هذه في (معرفة أصول الكلمات وزياداتها وهيأتها، وضبط حروفها من حيث الحركات والسكنات، وترتيبها - من حيث التقديم والتأخير وما وقع فيها... تشبيها بالميزان الذي يستعمله أصحاب الصناعات الدقيقة في معرفة الوزن الدقيق للمادة التي يصنعونها ومقدار ما فيها من معدن خالص ومعدن رخيص ولقد ساعد الميزان الصرفي على ضبط أعمالهم الصرفيّة في عدم الوقوع في الزلل الذي يمكن أنْ يحدث في مثل هذه الدراسات الدقيقة..)[3].

---

(1) ينظر التبصرة والتذكرة 764/2 وما بعدها، شرح المفصل 36/6.

(2) شرح الشافية 12/1.

(3) أوزان الفعل ومعانيها /8.

مما لاشك فيه أنّ حروف الميزان الصرفي هي ثلاثة (ف، ع، ل) والسبب في اختيارهم لها أنهم وجدوا أنّ أكثر الكلمات في اللغة العربية تتكون من ثلاثة أحرف، لذلك حدّوا الميزان الصرفي بها، إذا استدعى الأمر زادوا عليها أو نقصوا منها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فمثلا لو أخذنا الفعل الماضي (كَتَبَ) فإنّه على وزن (فَعَل)، أما إذا أردنا أن نأخذ منه المضارع، فإنّنا نجعله على وزن (يَفْعُل - يَكْتُبُ)، إذ زدنا الياء على الميزان الصرفي "فَعَل" وهذه الزيادات المقصودة في الكلام، لأنّنا حولنا عن طريقها الفعل من ماض إلى مضارع، وكذلك لو أردنا أن نشتق من الفعل كتب اسم الفاعل زدنا الألف بين الكاف والتاء فتصبح الكلمة "كَاتِب - فَاعِل" وهذه الزيادة كما لاحظنا تعقبها زيادة في الميزان الصرفي، لكي نحقق الموازنة اللفظية بينهما.

إنّ الزيادة التي تحصل في الميزان الصرفي فمواقعها واضحة وثابتة في الكلام والغاية منها واحدة هو لزيادة الألفاظ ذات المعاني المختلفة، وقد تم استقصاء هذه المعاني عن طريق السماع قال الرضي الاستربادي (... وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أنْ تقول مثلا في ظَرُف أظْرَف، وفي نَصَر أنْصَر ولهذا رُدّ على الأخفش في قياس أظنّ وأحْسَبَ وأَخَال على أعْلَم وأَرَى وكذا لا تقول - نصّر ولا دخّل وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كلّ باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذلك استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ أَذْهَب وأَدْخَل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلا، فليس لك أنْ تستعمل أَذْهَب بمعنى أزَال الذهاب أو عرّض للذهاب أو نحو ذلك...)[1].

والزيادة في أية كلمة كما ذكرنا سابقاً ستؤدي إلى زيادة في الميزان الصرفي، والألفاظ التي تحصل بها الزيادة واضحة المعالم في الكلام، إذ إنّها ثابتة الأوزان، ولكن الذي يهمنا هو التحّول الذي يحصل أحياناً في الميزان، وما ينتج عن هذا التحول، لأنّ الميزان الصرفي كما ذكرنا سابقاً لا يستمر

---

(1) شرح الشافية 1/84-85.

على وتيرة واحدة، إذ إنّ مقتضبات معينة تجعله يتحول من حال إلى حال آخر بحسب ما يعتري الكلمة من تغيّر، وهذه المسألة قد لمسناها في عدد من الكلمات إذ لا يوجد تناسب بين الميزان الأصلي للكلمة الذي سنه اللغويون القدماء والكلمة نفسها وهذه المسألة قد استوقفتني كثيراً لأنها ظاهرة تستحق الوقوف عليها ولاسيما إذا بحثنا عن أسباب ذلك، لأنّ عدم حصول الموافقة بين الوزن الأصلي للكلمة، والكلمة نفسها الشائعة الاستعمال في الكلام، لم يكن اعتباطيا بقدر ما هو حاجة أساسية ألمت بتلك الكلمة لتجعلها كلمة سهلة التداول والاستعمال، وقد حاولت استقصاء عدد من هذه الأبنية التي حادت عن أوزانها الأصلية ودراستها دراسة مفصلة لنعرف جراء ذلك أسباب هذه الظاهرة وهذه الأبنية هي:

1- مضارع الفعل المثالي "الواوي":

مما لاشك فيه أنّ للفعل الثلاثي المجرد في الكلام ستة أبواب تندرج تحتها ضوابط متعددة تنتظم في خلالها الأفعال في الكلام، الذي استوقفني من هذه الأبواب (الباب الثاني - فَعَل - يَفْعِل) وقد اندرجت تحته عدّة ضوابط لتأخذ من خلالها الأفعال مجالها في الكلام، ومن هذا الضوابط التي تستدعي الوقوف هو أنّ كل فعل "واوي الفاء" كان من هذا الباب قال ابن عصفور (فإنْ كان معتل الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبداً على "يَفْعِل" بكسر العين نحو "وَعَد - يَعِد" و "وَزَن - يَزن" وتحذف الواو لوقعها بين ياء وكسرة في يَعِد ثم تُحمل في "أَعِد ونَعِد وتَعِدُ...)[1].

إنّ هذا الذي ذكره ابن عصفور يمثل القاعدة العامة لهذا "الفعل" إذ إنّ أصل هذه الأفعال على وفق القياس العام لها هو أنّ الفعل "وَصَل" على زِنَة "فَعَل" وأن الأصل في مضارعه هو "يُوْصِل - يَفْعِل"، فنلاحظ أنّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع لكنه توافق لا يستمر،

---

(1) الممنع في التصريف 174/1.

لأنّ الفعل سيكون ثقيلا في النطق فأدى ذلك إلى حذف الواو من الفعل المضارع قال سيبويه (... فلمّا كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا / ياجَل - ويِيجُلُ، كانت الواو مع الضّمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذْ كرهوها مع ياء فحذفوها، كأنّهم إنما يحذفونها من يَفْعِل...)[1] وقال المبرد (اعلم أنّ هذه الواو إذا كان الفعل على "يَفْعِل" سقطت من المضارع وذلك قولك / وَعَد يَعِد ووَجد يَجِد وَوَسَمَ يَسِم، وسقوطها لأنَها وقعت موقع تمتنع فيه الواوات، وذلك أنّها بين ياء وكسرة، وجُعِلت حروف المضارع الأُخَر توابعَ للياءِ، لئلا يختلف الباب، ولأنّه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها، إذ كان مجازُها واحداً...)[2].

نلاحظ من الذي ذكره اللغويون أنّ حذف الواو من مضارع الفعل المثالي هو مقصود، إذ لو جعلنا الفعل "وَصَل" على "يَفْعِل" لكانت النتيجة "يَوْصِل" إذ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع ولكن هذا التوافق لا يستمر كما ذكرنا، لأنّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق، لصعوبة الانتقال من "فتحة" إلى "كسرة" وبينهما "واو" ساكنة وهذا الحذف في الكلمة الأصلية يؤدي إلى الحذف في الميزان الصرفي، إذ إنّ الذي حذف من الفعل، يقابل حرف "الفاء" في الميزان الصرفي الأصلي للكلمة، بحسب المخطط الآتي:

فَعَل - وَصَل - يَفْعِل - يَوْصِل ← تحذف الواو، للسبب السابق الذي ذكرناه وهي تقابل الفاء، فتصبح الكلمة "يَصِل" ويكون وزن الكلمة بعد ذلك "يَعِل".

إنّ هذا الحذف الذي طرأ على الفعل ويعقبه الحذف أيضا في الميزان الصرفي، لم يؤثر على الفعل من حيث نسبته إلى بابه، إذ يبقى على ما هو

---

(1) الكتاب 52/4-53.

(2) المقتضب 88/1.

عليه. وهذا الامر لا يستمر، ذلك انّ الفعل المثالي ان كانت لامه حرفاً حلقياً تغيّر بابه فيأتي من "الباب الثالث – فَعَل – يَفْعَل "نحو وَدَع يَدَع ووَضع يَضَعُ ووَقَع يَقَع....إلخ، قال الرضي الاستريادي (وأما وَهَب يَهَبُ ووَضَع يَضَعُ ووَقَع يَقَعُ وولَغَ يَلَغُ فالأصل فيها كسر عين المضارع، وكذلك وَسِع يَسَع ووَطِئ يَطَأ، فحذف الواو، ثم فتح العين لحرف الحلق....) [1]. أي أن الفعل مثلا (وَضَع) هو في الأصل من الباب الثاني "فَعَل – يَفْعِل" حسب الخطط الآتي:-

فَعَل – وَضَع/ يَفْعِل – يَوْضِع ← تحذف الواو لثقلها - يَضِعُ، ثم تقلب الكسرة فتحه يَضَعُ فيصبح الميزان الصرفي هو "يَعَل"، لأنّها ثقيلة مع أحرف الحلق قال سيبويه (وإنما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو، وكذلك حركوهن إذكنّ عيناتٍ، ولم يُفْعَل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنّهما من الحروف التي ارتفعت والحروف المرتفعة حيز على حدةٍ، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع وكرُه أن يتناول للذي سفل حركة من هذا الحيز....)[2].

نلاحظ أنّ الحذف الذي حصل للفعل المثالي الذي ينتهي بأحد أحرف الحلق، وكذلك التبدل في حركة العين من الكسرة إلى الفتحة لم يكن اعتباطا" بقدر ارتباطه بعملية نطق الفعل، إذ إن هذا الحذف والتبدل في الحركات، قد نتج عنه فعل سهل النطق وإنْ أخرجه من بابه الأصلي الذي هو "الباب الثاني" وجعله تابعاً إلى الباب الثالث.

---

(1) شرح الشافية 130/1.

(2) الكتاب 101/4.

2- اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف:

إن اسم المفعول في الكلام يأتي قياساً "مطردا" على زنة "مَفْعُول" لكلّ فعل ثلاثي سواء أكان فعلاً ثلاثياً صحيحاً أم معتلاً (قُتِل - مَقْتُول - كُتِب - مَكْتُوب ...إلخ)، إذ نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي "مَفْعُول" والكلمات، سواء في الحروف أم في الحركات، ولكن هذا الثبات في الميزان الصرفي لا يستمر، إذ يعترضه بعض التحوّل ولاسيما في الفعل الأجوف بنوعية "الواوي، واليائي". وهذا التحول مقصود في الكلام على نحو ما سيظهر لنا من خلال الكلام على ذلك، فالفعل الأجوف "الواوي"، عندما يشتق منه اسم المفعول تكون لغة النقص في الميزان الصرفي هي الفصيحة وأما لغة التمام فتأتي بالمرتبة الثانية من حيث الفصاحة لأنّ لغة النقص تنسب إلى بني حجار ولغة التمام تنسب إلى بني تميم جاء في اللسان (...ويقال - صُنت الشيء أَصُونه - فهو مَصُون ... وثوبٌ مَصُون على النقص ومَصْوُون على التمام الأخيرة نادرة، وهي تميمة)[1].

ومما لاشك فيه أنّ لغة التمام وهي الأقل فصاحة، متوافقة مع الميزان الصرفي نحو صَان - صَوَن - مَصْوُون - مَفْعُول:- أو بَاع - مَبْيُوع.... إلخ. أمّا لغة النقص فليس الأمر كذلك، إذ حدث خلاف بين اللغويين "الميزان الصرفي" النهائي للكلمة قال سيبويه (ويعتلُّ مَفْعُول كما اعتل فُعِلَ، لانّ الاسم على فُعِل مَفْعُول، كما أنّ الاسم على فَعَل فَاعِل فتقول - مَزُوْر ومَصُوْغ، وإنما كان الأصل مَزْوُور، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في يَفْعَل وفَعَل وحذفت واو مفعول لأنّه لا يلتقي ساكنان...)[2]. فعلى مذهب سيبويه أنّ المحذوف "الواو الزائدة" أي واو "مفعول" والزائد أحق بالحذف من الأصلي ثم تضم عين الكلمة لمناسبة الواو وعليه فإن وزن اسم المفعول بعد الحذف يكون على "مَفُعْل" على وفق المخطط الآتي:

---

(1) لسان العرب "صون".

(2) الكتاب 348/4.

قَال - قُول - مَفْعُول - مَفْوُول ← إعلال بالتسكين بين القاف والواو ← مَقُوْول - التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول ← مَقُوْل لأن الواو الثانية تمثل عين الكلمة.

أمّا الأخفش، فيرى أنّ الواو الأولى هي المحذوفة وهي عين الكلمة، ثم ضمّت الكلمة لمجانسة الواو قال المبرد (وأمّا الأخفش فكان يقول - المحذوفة عين الفعل، لأنّه إذا التقى ساكنان حذف الأول لالتقاء الساكنين)[1].

نلاحظ من كلام الأخفش أن الوزن الصرفي النهائي للكلمة يكون على زنة "مَقُوْل" نلخص من هذا أنّ وزنين قد نتجا من لغة النقص "مَفْعُل" وينسب إلى سبيويه و "مَفُول" وينسب إلى الأخفش، ومهما يكن من أمر، فإنّنا نلاحظ أنّ الميزان الصرفي تحول من التمام إلى النقص، وهو تحوّل مقصود في الكلام لأنّ لغة التمام في الميزان الصرفي على لهجة بني تميم ستكون ثقيلة على اللسان وهذا النقل ناتج من ضم "واو مفعول"، ثم تليها "واو الصيغة"، وهذا النقل جعلهم يحذفون إحدى الواوين، بعد تسكين الواو الأولى.

ولم يقتصر الخلاف في التغيّر الحادث في الميزان الصرفي على الفعل الأجوف الواوي، بل نلمسه أيضاً في الأجوف اليائي فسيبويه يذهب إلى أنّ المحذوف هو "واو الصيغة" قال سيبويه (وتقول في الياء - مَبِيْع ومَهِيْب، أسكنت العين وأُذْهِبت واو مَفْعُول، لأنّه لا يلتقي ساكنان وجُعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلها تابعة في بِيْضٍ وكان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للصفة فصار هذا الوجه عندهم إذا كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمَّة فراراً من الضمّة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف وذلك قولهم مَشُوب ومَشِيب، وغَار مَنُول ومَنِيل مَلُوم وَمِلِيم..)[2]، إذ يكون وزن الصيغة على رأي سيبويه "مُفْعِل" حسب المخطط الآتي:

---

(1) المقتضب 100/1، وينظر المنصف 287/1-288، وشرح الشافية 147/3.

(2) الكتاب 348/4.

باع - بيع ← مَبْيُوع ← إعلال بالتسكين ← مَبُيْوْع - التقاء الساكنين - تحذف واو مفعول - مَبيع، ثم تقلب الضمة إلى كسرة لتحقيق المجانسة لكي لا يحصل إعلال بالياء بقلبها إلى واو لسكونها وانضمام ما قبلها فيكون الميزان الصرفي النهائي على رأي سبويه هو "مَفِعْل" أما الأخفش فقد كان يحذف الساكن الأول أي عين الصيغة قال الرضي الاستربادي "وأما الأخفش فإنّه يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي، كما هو قياس التقاء الساكنين، فقيل له - فينبغي أن يبقى عندك مَبُوع، فما هذه الياء في مبيع فقال - لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ثم حذفت الياء للساكنين، ثم قلبت الواو ياء للكسرة...)[1]. نلاحظ من ذلك كما ذكرنا سابقاً أن الأخفش يرى أن المحذوف هو عين الكلمة، وذلك يكون وزن الصيغة النهائية على رأيه هو "مَفِيل".

نلاحظ من الخلاف في الفعلين أنّ الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغيّر، إذ انتقل من حالة الثبات إلى التحول، وهذا التحول فيه خلاف بين اللغويين، فالأجوف الواوي تعد أن لغة النقص فيه هي الأحسن، لأن لغة التمام ثقيلة في النطق أما الأجوف اليائي، فاعتماد لغة التمام فيه وإن كانت سهلة في النطق إلا أنها ليست لغة فصيحة، وإنما اللهجة الفصيحة هي لهجة بني حجاز.

3- صيغة "فَيْعِل" والخلاف في حركة عينها:

لقد ذهب الخليل على أنّ صيغة "فيْعِل" تكون مكسورة العين ووافقه سيبويه في ذلك وذهب بعضهم إلى أنّها مفتوحة العين "فَيْعَل" قال سيبويه (وكان الخليل يقول - سَيّد "فَيْعِل"، وإنْ لم يكن فَيعِل في غير المعتل لأنهم يخصّون المعتل بالبناء لا يخصُّون غيره من المعتل.. وقد قال غيره - هو "فَيْعَل" لأنّه ليس من غير المعتل فَيْعِل، وقالوا غُيِّرت الحركة، لانّ الحركة قد تقلب

---

(1) شرح الشافية 147/3.

إذا غيّر الاسم ألا تراهم قالوا - بِصْرِيّ... وقالوا دُهْرِيّ، فكذلك غيّروا حركة فَيْعَل...)[1].

نلاحظ من كلام سيبويه أنّه يذهب إلى أنّ "فَيْعِل" يكون بناء خاصا للصفة المشبهة من الأجوف، أما "فَيْعَل" بفتح العين فلا يكون إلا في الصحيح سواء أكان البناء صفة أم اسما قال الرضي الاستربادي (... وفَيْعِل لا يكون إلاّ في الأجوف كالسَّيِّد والميِّت والجيِّد والبيِّن، فَيْعَل - بفتح العين - لا يكون إلا في الصحيح العين اسما كان أو صفة، كالشَّيْلَم والصَّيْلَم والنَّيرَب والصَّيْرَف، وقد جاء حرف واحد في المعتل بالفتح، قال:

ما بال عَيْني كالشَّعِيب العَيَّن[2]...)[3].

أمّا ابن الأنباري، فقد ذكر أنّ هناك ثلاثة أوزان لصيغة "فَيْعِل" هي "فَعِيْل" وفَيْعِل وَفيْعَل قال (ذهب الكوفيون إلى أنّ وزن "سيّد وهيّن وميّت" في الأصل على "فَعِيْل" نحو سَوِيْد وهَوِيْن ومَوِيْت، وذهب البصريون إلى أنّ وزنه فَيْعِل - بكسر العين وذهب قوم إلى أنّ وزنه في الأصل على "فَيْعَل بفتح العين...)[4].

أصبح للفظة "سيّد" ثلاثة أوزان، الأول ينسب إلى الكوفيين ويكون على زنة "فَعِيْل" على اعتبار أن أصلها "سَوُد" ثم جعلت على زنة "فَعِيْل" فكانت النتيجة "سَوِيْد"

فأردوا أن يعلّوا عين الفعل كما أُعلّت في "سَاد يَسُود" إذ قدّموا الياء الساكنة على الواو المتحركة فانقلبت الواو ياء، وذلك لأن الواو والياء إذا

---

(1) الكتاب 365/4.

(2) قائلة رؤبة، ينظر شرح الشافية 150/1.

(3) المصدر نفسه 149/1-150.

(4) الأنصاف في مسائل الخلاف 469/2.

اجتمعتا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء فيكون "سَيْيد" ثم أُدغمت الياء فكانت "سَيِّد"[1].

أما الوزن الثاني، فهو "فَيْعِل" والذي ينسب إلى البصريين، إذ جعلت "سود" على زنة "فَيْعِل" فتكون "سَيْوِد" ثم قلبت الواو ياء للعلة التي ذكرناها سابقاً فتكون "سَيْيد" ثم ادغمت الياءان.

ونحن نميل إلى رأي البصريين من أنّ أصل سيد هو "فَيْعِل" لأنّها جارية على القياس دون حدوث قلب مكاني بين أحرف الكلمة من أجل الوصول إلى الصيغة النهائية للكلمة.

أما الوزن الأخير فهو "فَيْعَل" الذي ذكره سيبويه لبعض الناس بفتح العين، وعندنا أنّ "فَيْعَل" للمعتل سواء أكانت العين بالفتح أم بالكسر فإنها لا تؤثر في محض الصيغة ففي الحالتين يحدث إعلال في الصيغة ويؤدي إلى قلب الواو ياء اعتماداً على ما قاله الصرفيون من أن الياء والواو إذا اجتمعا في كلمة واحدة، وكانت الأولى ساكنة قلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء لسكون الأولى وتحرك الثانية.

أما "فَيْعَل" بالفتح فإنها لا تأتي إلا في الصحيح نحو (... ويقال فلان لمن يحسن صرف الكلام، أي فصل بعضه عن بعض، وهو من صَرْف الدراهم وقيل لمن يميّز صَيْرَف...)[2] و (النَّيْرَب" الرجل الجليد، ورجل نَيْرب وذو نَيْرب أي ذو شرّ ونَمِيمَة)[3].

ولم تذكر الكتب اللغوية سبب ذلك، ونرى أن سبب ذلك أي فتح عين صيغة "فَيْعَل" في الصحيح هو أن كسرها يؤدي إلى حدوث ثقل في نطقها جراء كسرها، لصعوبة الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينها ياء ساكنة.

---

(1) ينظر الأنصاف 469/2.

(2) لسان العرب "صرف".

(3) لسان العرب "نرب".

4- مصدر الفعل المعتل العين غير الثلاثي المبدوء بهمزة قطع:

مما لاشك فيه أنّ مصادر الأفعال غير الثلاثية هي قياسية بحتة، ولا يشكل المسموع فيها إلا قليلاً، من ذلك أنّ الفعل غير الثلاثي على وزن "أفْعَل - يُفْعِل" فإنّ القياس العام له يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره قال سيبويه (هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة - فالمصدر على أفْعَلت إِفْعَلت إِفْعَالا أبدا وذلك قولك - أعْطَيتُ إِعْطَاء وأخْرَجت إِخْتراجاً...)[1]، يلاحظ من كلام سيبويه أنّ القياس واحد لجميع الأفعال غير الثلاثية التي تبدأ بهمزة قطع نحو "أكْرَم - يُكْرِم - إكْرَاما" أي أنّ الميزان الصرفي النهائي للمصدر هو "إِفْعَال". ولكن علينا أن نسأل السؤال الآتي هل يستقر هذا الوزن على ما هو عليه لكلّ فعل غير ثلاثي يبدأ بهمزة قطع أم يصيبه بعض التحوّل؟ مما لاشك فيه أنّ هذا الوزن "إِفْعَال" لا ينطبق على الأفعال غير الثلاثية المعتلة العين، إذ لو طبقنا هذا الوزن على أي فعل معتل العين يبدأ بهمزة قطع، لأدى ذلك إلى تغير في الوزن نفسه إذ ينتج جراء ذلك ميزان آخر، فلو أخذنا الفعل "أَصَاب" والألف فيه منقلبة عن "واو" إذ أصل الفعل "أَصْوَب" فيحدث فيه إعلال بالتسكين فيكون الفعل بعد ذلك "أصَوْب" ثم حدث بعد ذلك إعلال بالواو لتحرك ما قبلها بالفتح ومصدره على القياس العام "إِفْعَال" هو "إِصْوَاب" ثم يحصل أيضاً في المصدر إعلال بالتسكين بين "الصاد" و "الواو" إذ تنقل الفتحة إلى الصاد والسكون إلى الواو "إِصَوْاب" ثم تقلب الواو إلى ألف لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فكانت النتيجة "إِصَاْاب" ثم تحذف إحدى الألفين نتيجة لالتقاء الساكنين ويعوض عنها بـ "التاء" فكان المصدر النهائي للفعل هو "إِصَابة".

نلاحظ من هذا أن الميزان الصرفي، قد أصابه بعض التغيّر، وهذا أدى إلى تغير الميزان الصرفي الأصلي إذ ينتج ميزان جديد نتيجة حذف الألف، وقد اختلف الصرفيون في الألف المحذوفة، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ ألف

---

(1) الكتاب 78/4، وينظر التبصرة والتذكرة 772/2.

المصدر هي المحذوفة، لأنّها زائدة، قال سيبويه (فأمّا الإقامة والاستقامة فإنما اعتلّتا كما اعتلّت أفعالها لأنَّ لزوم الاسْتِفْعَال والأَفْعَال لاسْتَفْعَل وأَفْعَل، كلزوم يَسْتَفْعِل ويُفْعِل لها ولو كانت تُفَارِقان كما تُفَارِق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة في مصادرها لتمَّت كما تتمّ فُعول منهما ونحوه...)[1]، وقال المبرد (فإن بنيت منه مصدراً قلت - إِقَامة وإِرادة وإِبانة، وكان الأصل إقْوَامة، وإبْيَانة، ولكنّك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل، فطرحت حركة الواو أو الياء على ما قبلها، فصارت ألفاً، لأنّها كانت مفتوحة، وإلى جانبها ألف الأفعال فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فأما سيبويه والخليل فيقولان - المحذوفة الزائدة...)[2] نستنتج من هذا أن الخليل وسيبويه يذهبان إلى أنّ وزن مصدر المعتل العين المبدوء بهمزة قطع يكون على زنة "إِفَعْلَة" على اعتبار أنّ الذي حذف من المصدر هو "ألف المصدر".

أما الأخفش ويؤيده في ذلك الفراء والزمخشري[3] فيذهبون إلى أنّ الألف التي هي عين الفعل هي المحذوفة قال الرضي الاستربادي ("وقوله في الإقامة والاستقامة هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدراً قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإِقامة والإِبانَة مذهب الأخفش أولى قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنا...)[4]. فعلى ما ذهب هؤلاء اللغويون فإنّ المحصلة النهائية للوزن الصرفي للمصدر على وزن "إِفَالة"، وأن الألف التي تمثل العين هي المحذوفة.

نخلص من هذا أن الإعلال الذي يحصل في المصدر السابق الذكر والذي أدى إلى الحذف في الميزان الصرفي قد نتج عنه وزنان "إِفْعَلة وإِفَالَة"،

---

(1) الكتاب 354/4-355.

(2) المقتضب 104/1-105.

(3) ينظر التبصرة والتذكرة 776/2، وشرح المفصل 58/6.

(4) شرح الشافية 151/3.

ففي الوزن الأول ظهر أن المحذوف عين الفعل وفي الثاني ألف المصدر وأن نستبعده لأنّ ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي، لأنها من العناصر الرئيسة التي جعلت الفعل يتحول إلى مصدر، وأنّ هذا الحذف له غاية مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه من غير حذف لأدى ذلك، إلى صعوبة الانتقال من الكسر إلى الفتح وبينها السكون، فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بـ "التسكين"، وأدى هذا إلى حدوث في تغير في الميزان الصرفي، لأنّ الوزن الأصلي هو "إفْعَال" أما الوزن الجديد فهو أما "إفَالة" أو" إفَعْلة".

5- جمع القلة للاسم الناقص "الواوي واليائي:

إنّ جموع القلة في الكلام لها أربعة أوزان قال سيبويه (واعلم أنّ لأدنى العدد أبنيةً هي مختصة به وهي له في الأصل، وربما شَرِكَهُ فيه الأكثرُ كما أنّ الأدنى ربما شَرِكَ الأكثرَ، فأبنيةُ أدنى العدد "أفْعُل، نحو أكْلُب وأَكْعُب و "أفْعَال" نحو أجْمَال وأَعْدَال وأحْمَال و "أَفْعِلة" نحو أجْرِبةٍ وأَنْصِبة وأَغْرِبة "وفِعْلَة" نحو غِلْمَة وصِبْيَة وفِتْنة وإِخْوَة ووِلدة...)[1].

ومما لاشك فيه أنّ لكل من هذه الجموع ضوابطه الخاصة التي تتدرج تحته لكي نصل من خلال ذلك إلى الجمع القياسي الخاص لكل مفردة في الكلام ففي الوزن الأول لجموع القلة الذي هو "أفْعُل" تتدرج تحته عدّة ضوابط ومن هذه الضوابط أنْ يكون الاسم المراد جمعه جمع قلة على زنة "أفْعُل" صحيح الفاء والعين غير مضعف على وزن "فَعْل" نحو كَلْب أكْلُب، ونَسْر أَنْسُر[2]، يبعد عن هذا القياس ما كان معتل الأول والثاني والمضعف، ويدخل فيه ما كان معتل الآخر أي الاسم المنقوص، ولكي يبقى السؤال الآتي

---

(1) الكتاب 490/3.

(2) ينظر المذهب في علم التصريف /183.

هل يبقى الوزن الصرفي "أَفْعُل" على ما هو عليه إن كان الاسم ثلاثيا ناقصا على زنة "فَعْل"؟

بطبيعة الحال أن الوزن الصرفي لا يستقر على ما هو عليه، إذ تحول حركة عين الصيغة من الضمة إلى الكسرة، قال ابن جني "وأما تشبيهه (اليَمى بأدلٍ) فمن قبل أن أصل "اليمى - اليَمو" فانقلبت الواو ياء، لانكسار ما قبلها وكذلك "أدْلٍ - أدْلوُ" لأنّها "أفْعُل" فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً مضموما ما قبلها، فصارت في التقدير "أُدْلي، ثم أبدلت من الضَّمَة في اللام كسرة لتصحّ اللام، فسارت "أدْلي" ثم عمل بها ما عمل بـ "غازٍ" ونحوه، فإنما جمع بين "اليمنى، وأدْلٍ، لانقلاب لامهما"[1].

نستنتج من كلام ابن جني أن هذا التحول من حركة عين الميزان الصرفي "افعل" كان مقصوداً، حسب المخطط الآتي:

1- كلمة "دَلُو" ← أفْعُل ← أدْلُو ← تقلب الواو إلى ياء لتطرفها وضم ما قبلها ← أدْلِيُ ← ثم تقلب الضمة إلى الكسرة لتحقيق المجانسة الصوتية، فتكون المحصلة النهائية للكلمة "ادْلِي على وزن "أفْعِل".

2- كلمة "ظبي" ← أَفْعُل ← أظْبُي ← تقلب الضمة إلى كسرة لتحقيق المجانسة الصوتية فتكون المحصلة النهائية للكلمة "أظْبِي" ثم حذفت الياء منهما وتستعملان استعمال قاضٍ في الكلام.

6- فعل الأمر من الفعل الأجوف "اليائي و الواوي":

مما لاشك فيه أن فعل الأمر يأتي على ثلاثة أوزان في الكلام هي "أفْعِل وأَفْعَل وأفْعُل" نحو "كَتَب - يَكْتُبُ - اكْتُبْ و ضَرَب - يَضْرِب - اْضرُب وعِلِم - يَعْلَم - اعْلَمْ، نلاحظ إذا كان الفعل صحيح الأحرف، فإن التوافق حاصل بين الفعل وأحرف الميزان، وهو توافق لا يستمر ولاسيما إذا كان الفعل أجوفاً يائياً أو واوياً، إذ يحصل نقص في الميزان الصرفي قال ابن جني (.. فالمطرد في بابه

---

(1) المنصف 102/2.

نحو قولك إذا أمَرت من "قام" وخاف، وباع - قُمْ وخَفْ وبِعْ" فهذا لا ينكسر في بابه وأصله "أقْوُم، أخْوَف، أبيْعِ" فنقلت الحركة من العين إلى الفاء وحذفت همزة الوصل لتحرّك ما بعدها ، وسقطت العين لسكونها وسكون اللام، فإذا قيل لك: - مَثّل هذه الأشياء من الفعل، مثّلت أصولها لأنّ هذا التّغير الذي فيها مطرّد لا ينكسر، فنقول في "قُمْ:- أفْعُل، وفي خَفْ أفْعَل، وفي بِع افْعِل" ويجوز أن تمثل فنقول في قُمْ: فُلْ وفي خَفْ: فَلْ وفي بِع: فِل...)[1].

نستخلص من كلام ابن جني، أنّ عدم حصول التوافق بين الميزان الصرفي لفعل الأمر، والفعل الأجوف، كان له ما يسوغه، لأننا لو جعلنا الفعل "قَام" على زنة "افْعُلْ" على اعتبار أنّ قام أصل الألف فيها هي واو لكانت النتيجة "أقْوُم" وهو ثقيل على اللسان، فنتخلص من هذا الثقل، وذلك عن طريق الإعلال بالتسكين بين القاف والواو "أقوُمْ" ويؤدي هذا إلى التقاء الساكنين، فتحذف الواو لأنّها حرف علة "أقُمْ" وبما أن ما بعد همزة الوصل أصبح متحركا ، فقد انتفت الحاجة إليها فتحذف "قُمْ" فيصبح وزن الفعل بعد ذلك "فُلْ".

والأمر نفسه يحدث مع الفعل الأجوف المفتوح العين "خَاف":- خاف - خَوَف - افْعَل ← اخْوَف ← اخَوْفْ ← اخَفْ ← خَفْ ← "فُلْ".

وكذلك يكون الفعل الأجوف المكسور العين "باع ← بيع ← افْعِلْ ← أبْيِعْ ← أبِيْع ← ابِعْ ← بِعْ ← "فِلْ.

نلاحظ أن هذا التحول الذي حصل في الميزان الصرفي لفعل الأمر من الأجوف، كان مقصوداً لأنّه لو بقي على ما هو عليه من الثبات لأدى إلى التكلم بأفعال ثقيلة على اللسان. ولكي نتخلص من هذا الثقل أدى إلى تغير في وزنه.

---

(1) المنصف 108/2.

7- صيغة "فَيْعَلُولة" للفعل الأجوف، وتغيّر هذا الوزن للأفعال نفسها:

مما لاشك فيه أنّ صيغة "فَيْعَلولة" من المصادر التي ليست قياسية في الكلام، إذ تعد من المصادر المسموعة في الأفعال الثلاثية المعتلة العين "فَعَل - يَفْعُل" و "فَعَل - يَفْعِل" نحو "كان – كَيْنُونَة" وقاد قَيْدُودَة، قال سيبويه "وكان الخليل يقول سيّد فيْعل" وإنْ لم يكن فَيْعِل في غير المعتل لأنهُمْ قد يخصون المعتلّ بالبناء لا يخصُّون به غيره من غير المعتلّ، ألا تراهم قالوا كَيْنُونة والقَيْدُود، لأنّه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قادَ يَقُود ألا ترى أنّك تقول جيل مُنْقَاد وأقْوَد فأصلهما "فَيْعَلُولة" وليس في غير المعتل "فَيْعَلُول مصدرا"[1] إن مصادر الأفعال المعتلة العين على زنة "فَيْعَلُولة" قد طرأ عليها بعض التغيّر، وقد وضحه المبرد إذ قال "ويكون في المعتلّ منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنّك لا تجد مصدرا على "فَيْعَلُولة" إلا في المعتل وذلك شاخ شَيْخُوخة، وصار صَيْرُورَة وكان كَيْكُونَة، إنما كان الأصل كَيَّنُونة وصَيَّرُورة، وشَيَّخُوخة وكان قبل الإدغام كَيْوَنُونة، ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف"[2].

فالمبرد يرى أنّنا لو جعلنا الفعل "كان على زنة "فَيْعَلُولة" لكانت النتيجة "كَيْوَنُونة"، وبما أن الواو متحركة والياء ساكنة قلبت الواو ياء فتكون الصيغة "كَيْيَنُونَة" ثم تدغم الياءان فتكون المحصلة النهائية "كَيَّنُونة" ثم تحذف الياء المتحركة فتصبح الكلمة "كَيْنُونة"، فيكون وزن الكلمة قبل الحذف "فَيْعَلُولة" ووزنها بعد الحذف "فَيْلُولة" لأن المحذوف عين الكلمة.

أمّا الفراء فقد خالف الخليل وسيبويه والمبرد في وزن هذه الأفعال إذ يرى أن وزنها هو "فُعْلولة" بضم الفاء وسكون العين وضم اللام قال ابن جني (ذهب الفرّاء إلى أنّ هذه المصادر، إنما جاءت بالياء، لأنها جاءت على أمثلة مصادر

---

(1) الكتاب 365/4.

(2) المقتضب 126/2.

بنات الياء في أكثر الأمر نحو: صار صَيْرُورة وسار سَيْرُورة وطار طَيْرُورة وبان بَيْنُونة ونحو ذلك، فأجرِيَت "كَيْنُونة و قَيْدُودة" مجرى "سَيْرُورة" فقلبت بالياء حملاً على بنات الياء. قال كما قالوا: شكوته شِكاية، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء... قال وأصل "فَعْلولة" هنا "فُعْلولة" بضم الفاء، ولكنّهم كرهوا أن تنقلب الياء في صُيْرُورة وطُيْرورة ونحوها لانضمام ما قبلها، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء لأنّها داخلة عليها...)[1] وقد رفض ابن جني ما ذهب إليه الفراء إذ قال "وهذا عند أصحابنا مذهب واهٍ جداً لانّ الضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحّ العين[2].

أما الأخفش وابن خالويه فقد ذهبا إلى أنّ وزن هذه الأفعال هو "فَيْعُولة"[3].

نخلص مما ذهبنا إليه، أنّ هذه الكلمات قد أصبح لها ثلاثة أوزان مختلفة فيما بينها هي:

أ- فَيْعَلولة - وإن ذكر ما أنّه يكون "فَيْلُولة" بعد التخفيف، وهذا ينسب إلى الخليل وسيبويه والمبرد.

ب- فُعْلُولة أو فَعْلُولة وهذا ينسب إلى الفراء.

جـ- فَيْعُولة وهذا ينسب إلى الأخفش وابن خالويه.

نرى من هذه الآراء أن كلام الفراء دقيق جداً في التعبير عن الصيغة، إذ عنده أن "صَيْرُورة، في الأصل بضم الفاء، وإنما فتحت الفاء كي لا تنقلب الياء واواً، وأما ما ذهب إليه الخليل وسيبويه فهو أصوب لما نطقت به العرب، من كلمات إذ كانت الكلمات والوزن متوافقة باستثناء التغيير الذي طرأ عليها وقد ذكر سابقاً.

---

(1) المنصف 12/2.

(2) المصدر نفسه 12/3.

(3) ينظر ليس في كلام العرب / 28.

أما قول الأخفش وابن خالويه فمرفوض، لأنّنا لا نراه يصدق على المصادر التي ذكرت سابقاً، إذ لو أخذنا الفعل "كان" وجعلنا على زنة "فَيْعُولة" لكانت النتيجة "كَيْوُوْنة" ثم تقلب الواو ياء، ثم تدغم الياءان، فتكون المحصلة النهائية "كَيَّونة" ونراها بعيدة وثقيلة عن الأصل الذي نطقت به العرب، ويقال الشيء نفسه مع الفعل "صار" إذ لو جعلناه على زنة "فَيْعُولة" لكانت المحصلة "صَيْيُورةَ" ثم " صَيُّورة" وهذا بعيد جداً، لأن الصيغة ثقيلة، فَفيْعُولة لا يوازن "كَيْنُونة" لأنّ النون تقابل اللام والعين محذوفة، فالأقرب إلى وزن الكلمة هو "فَيْلُولة".

8- الميزان الصرفي لمصدر المرّة، وما يصيبه من تحول:

لقد ذهب اللغويون أنّ مصدر المرة من الفعل الثلاثي يكون على "فَعْلَة" قال سيبويه (وإذا أردت المرّة من الفعل جئت به أبدا على "فَعْلَة" على الأصل لأنّ الأصل فَعْل....)[1]. أمّا الرضي فإنّه يوافق سيبويه ويخالف ابن الحاجب فيما ذهب إليه، لأنّه يرى أن الفعل الثلاثي إذا لم يكن مصدره مختوما بـ" التاء" فإنّ المرة منه يُبنى على "فَعْلَة" أمّا إذا كان مختوما بـ (التاء) فإنّه يستعمل للمرة بلا تغيير وهذا الأمر لم يقل به أحد غيره[2].

ونرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من اللغويين هو الأحسن في هذا المجال، وذلك لأنّ دلالة المصدر بصورة عامة تختلف عن دلالة مصدر المرّة، لأنّ المصدر يدل على الحدث بصورة مطلقة دون التقيد بشيء، أمّا مصدر المرّة فإنه يدل على أن الحدث قد حصل مرّة واحدة. فإذا كان المصدر مختوماً بـ "التاء" فإنّه لا يتحدد بالمرّة في الاستعمال، نحو قولنا "رَحِمته رَحْمة" فإن "رَحْمة" في الاستعمال تدلّ على مطلق الرحمة وليست رَحْمَة واحدة. وإنْ كانت التاء

---

(1) الكتاب 45/4، وينظر المقتضب 372/3، والأصول 140/3، والتسهيل/207، وشرح الشافية 18/1، وتصريف الأسماء/49، والمدخل إلى علم الصرف/77، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه /224.

(2) ينظر في شرح الشافية 179/1.

ملازمة لبناء المصدر الأصلي وعلى زنة "فَعْلَة" فإنّه يوصف بما يدل على الوحدة لكي يتحد بالمرّة والادّل على مطلق الحدث[1].

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أنّ الميزان الصرفي لمصدر المرّة، قد اتفق عليه اللغويون هو "فَعْلَة" بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام ولكن هذا الثبات في هذا الوزن لا يستمر، إذ شذّت كلمتان عن هذا الميزان جاءتا للدلالة على المرّة ولم تكونا على زنة "فَعْلَة"، الأولى هي "حِجَّة" على زنة "فِعْلَة" بكسر الفاء، والثانية "رُؤْيَة" على زنة "فُعْلة" بضم الفاء، قال ابن خالويه "ليس في كلام العرب المصدر للمرّة الواحدة، إلاّ على فَعْلَة نحو سَجَدْتُ سَجْدَةً واحدةٌ، قُمْتُ قَوْمَةً واحدة إلاّ حرفين حججت حِجَّة واحدة، ورأيت رُؤْية واحدة، بالضم وسائر الكلام بالفتح، فأما الحال فمكسور لا غير ما أحسن هِمّته ورِكْيته، وحدثني أبو عمر عن رَأْيَةً ابن الإعرابي رأيته رَأْيَةً واحدة بالفتح فهذا على أصل ما يجب..)[2].

نلاحظ أن التغير قد أصاب الوزن الأصلي لمصدر المرة "فَعْلَة"، في حركة الفاء إذ تحوّلت في كلمتين من الفتح إلى الكسر، ومن الفتح إلى الضم، إذ نتج عن ذلك كما ذكرنا وزنان الأول "فِعْلة" والثاني "فُعْلة" والكلمتان اللتان اندرجتا تحتهما "حِجَّة" - "فِعْلَة" و "رُؤْيَة" - "فُعْلَة".

ومما لاشك أنّ هذا التحول في الميزان الصرفي "فَعْلة"، لم يكن اعتباطيا بقدر ما يتعلق بلفظ الكلمة، وذلك لو أننا جعلنا كلمة "رَؤْية" على الميزان الأصلي لمصدر المرّة "فَعْلَة" لكانت النتيجة "رَؤْية"، لأدى ذلك أن تأخذ الهمزة شكل الألف، لأنّها ساكنة ومسبوقة بفتحة وتصبح الكلمة بعد ذلك "رَأْية" وهذا يبعد الكلمة عن المقصود بها في الكلام وهي على المرّة.

---

(1) ينظر شرح ابن عقيل 133/1، والحاشية (1) في الصفحة نفسها.

(2) ليس من كلام العرب/26.

أما كلمة "حِجّة" فلو جعلناها على الميزان الصرفي الأصلي لكانت النتيجة "حَجَّة" لأدى ذلك إلى توالي فتحتين وبينهما حرف ساكن "حِجْجَة" إذ إنّ هذا الحرف الساكن يؤدي إلى وقف في وسط الكلمة مما يؤدي إلى ثقل في نطقها.

9- الميزان الصرفي لصيغة "فُعُول" وما يطرأ عليها من تبدل في حركة الفاء:

إن صيغة "فُعُول" من المصادر الخاصة بالفعل الثلاثي[1] ولكن أحياناً يحصل تبدل في حركة فائِهِ إذ تتحول من الضم إلى الفتح إذ تكون الصيغة بالشكل الآتي "فَعُول" وقد ذهب سيبويه إلى أنّ هذا المصدر قد سُمِع عن العرب وإنْ كان مخالفا لأصله الذي هو عليه "فُعُول" إذ قال "هذا باب من المصادر على "فُعُول" وذلك قولك - تَوضَّأت وَضُوءا حَسَنا وأولعتُ به وَلُوعا، سمعنا من العرب من يقول - وقدت النار وَقُودا عاليا وقَبِله قَبُولا، والوُقُود أكثر والوَقُود الحطب، وتقول - إن على فلان لقَبُولا فهذا مفتوح... فهذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد...)[2].

نفهم من كلام سيبويه أنّ تحول الميزان الصرفي من "فُعُول" إلى "فَعُول" ليس مطرداً، أي ليس قياساً في الكلام وأنّ قوله "من العرب" يشعر بأن المسألة محددة بقبائل معينة، إذ قد تكون لهجة من اللهجات، وهو يعد "الوُقُود" أكثر استعمالاً وإنْ جاء بالفتح فهو من الأسماء.

أما الأخفش، فيذهب إلى أن "فَعُول" بالفتح هو اسم، وبالضم هو "مصدر" وقد ذكر ذلك في قوله تعالى: (وَقُودها النّاس والحِجَارة)[3] إذ قال "الوَقُود" بالفتح - الحطب، والوُقُود بالضم، الاتّقاد وهو الفعل، ومثل ذلك

---

(1) سنتكلم عن المصادر التي جاءت على زنة "فَعُول" الخاصة بالفعل الثلاثي أو غير الثلاثي، لأنّ الكلام ينطبق على الحالتين، لأنّها صيغة مسموعة في كليهما.

(2) الكتاب 42/4.

(3) سورة البقرة /24.

الوَضُوء وهو الماء والوُضُوء هو الفعل... وزعموا أنّهما لغتان بمعنى واحد، يقال - الوَقُود والوُقُود ويجوز أن يُعنى بهما الحطب ويجوز أن يُعنى بهما الفعل)[1].

أما أبو سهل المروي، فقد ذهب إلى أنّ ما جاء بالضم يعد مصدرا وأنّ ما جاء بالفتح يُعدّ اسما إذ قال (... أو تكون معدّة لذلك وهو "الوَقُود والطَّهُور والوَضُوء والوَجُور يعني الاسم والمصدر بالضم، فالوَقُود بفتح الواو اسم لما توقد به النار من حطب وغيره فإذا ضمت الواو كان مصدرا تقول وقدت النار تَقِد وُقُودا أي اشتعلت والطَّهُور بالفتح الماء الذي يطهر به أي يتوّضأ ويغتسل وتزال الأقذار والنجاسات فإذا ضممت الطاء كان مصدرا تقول طهر الماء وَطُهر يَطْهُر طُهُورا وَطَهارة أي صار طَاهِرا والوَضُوء بفتح الواو اسما للماء الذي يُتَوضّأ به أي يتنظّف ويزال الوسخ فإذا ضممت الواو كان مصدرا تقول وَضُوء الشيء وُضُوءا إذا حَسُن وتنظّف، والوَجُور الدواء نقول وَجَرْت الصبي الدواء وأوْجَرْتُه واسمه الوَجُور والسَحُور والفَطُور والبَّرُود ونحو ذلك، فالسَحُور اسم لما يُؤكل أو يُشْرَب في السحر والفَطُور اسم لما يأكله الصائم عند إفطاره... والبَّرُود اسم لكلّ ما بردت فيه شيئا ومنه قبل للكحل للذي تكحل به العين ليتبرّد من وجعها. وهو حسن القَبُول، أي الرضا وهو مصدر قَبِل الشيء بكسر الباء يُقْبَله إذا رضيته، وهو الوَلوُع من أوْلَع بالشيء إذا لازمه وعاود فعله...)[2].

أمّا الصيمري فإنّه يرى أنّ خمسة مصادر جاءت على زنة "فَعُول" فقط ولا يعرف غيرها وهي "الوَضُوء والوُضُوء والطَّهُور والطُّهُور والوَلوُع والوُلوُع والوَقُود والوُقُود والقَبُول والقُبُول..."[3] وهذا ما ذهب إليه الرضي أيضاً[4] وقد ذكر محققو كتاب شرح الشافية إلى أنّ الوَضُوء والوَلوُع والطَّهُور أخذت من

---

(1) معاني القرآن "الأخفش" 213/1.

(2) التلويح 48-49.

(3) التبصرة والتذكرة 764/2.

(4) ينظر شرح الشافية 159/1-160.

تَوضّأ وأوْلَع وتَطهَّر فهي أسماء مصادر أريد بها الحدث سواء أكانت مضمومة أم مفتوحة[1].

نلاحظ من أقوال اللغويين السابقة أنّ التحول الذي أصاب حركة فاء صيغة "فُعُول" وجعلها تتحول إلى صيغة أخرى "فَعُول" جعل الصيغة الثانية، بفتح الفاء تجمع بين المصدرية والاسمية، ولا يتحدد ذلك إلا من خلال الاستعمال وكذلك فإن الصيغ التي اندرجت تحت صيغة "فَعُول" قليلة جداً ولا تشكل ظاهرة يمكن القياس عليها بحيث يمكننا أن نجعل كل ما جاء من المصادر على زنة "فُعُول" بضم الفاء على زنة " فَعُول" بفتح الفاء، إذ إنّها قليلة العدد وإن اللغويين لم يضعوا لها حدا وهم كما رأينا يعدون ما جاء منها "بالضم" من المصادر وما جاء بالفتح من الأسماء وليس لهم في ذلك أي أساس يستندون إليه ما عدا السماع.

وأمر آخر علينا أن نذكره هو أنّ اللغويين لم يذكروا تحت مصادر الفعل الثلاثي ولا غير الثلاثي، مصدرا قياسيا على زنة "فَعُول" فهو إذن من المصادر المسموعة. والمصادر التي عاشت على زنة "فَعُول" لا تتعدى الكلمات القليلة التي ذكرت سابقاً والتي ذكرتها كتب اللغة والمعاجم[2]. والمسألة الأخرى أنّ صيغة "فَعُول" تطرد في الأسماء دون المصادر.

10- اختلاف اللغويين في ميزان صيغة "أَشْيَاء":

إنّ القلب المكاني، ظاهرة كبيرة في اللغة العربية، وهي ليست اعتباطية بقدر ما هي حاجة يحتاج الكلام إليها، لأنّ القلب المكاني هو أنّ يغيّر ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقدم بعض أحرفها على البعض الآخر إمّا لضرورة لفظية أو للتوسع، أو للتخفيف[3].

---

(1) ينظر شرح الشافية "الحاشية" 159/1.

(2) ينظر لسان العرب (الجذر الثلاثي لكل مادة).

(3) أبنية الصرف في كتاب سيبويه /121.

نلاحظ أن القلب المكاني يحدث أحياناً في الكلمات لأجل الضرورة، وهو كما ذكرنا كثير في الكلام، يؤدي إلى حدوث تغير في حروف الميزان الصرفي لتحقيق غاية ما. وأمثلته في الكلام كثيرة، ولكن استوقفتني كلمة "أشياء" وما دار حولها من خلاف في ذلك.

يعرف القلب إذا كان تركه في الكلمة يؤدي إلى منع الصرف بغير علّة، وذلك في أشياء على رأي الخليل وسيبويه. إذ قال سيبويه "وكان أصل أَشْياء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُرِه من الواو وكذلك أشاوَى أصلها أشايا، كأنك جمعت عليها إشَاوة شَيئاء، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو كما قالوا - أتيتُه أتوه وَجَبَيْتُهُ جِبَاوةً[1]، فكلمة (أَشْيَاء) عندهما "لَفْعَاء" إذ وجداها ممنوعة من الصرف لغير علة فقررا فيها القلب ليكون أصلها "شَيْئَاء" على وزن فَعْلاء" كحمراء، فلا ينصرف لأنّ لألف التأنيث، وإن كان اسم جمع لا جمعا لـ " شيء" وقد قدمت فيها "الهمزة" التي هي "لام" في موضع "الفاء" وصار "أَشْيَاء" على وزن "لَفْعَاء" فمنعها من الصرف نظرا إلى الأصل "فَعْلاَء"[2].

وهذا الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه في تقدير وزن أشياء "لَفْعَاء" لم نجده عند الأخفش، إذ يقدران وزن "أَشْيَاء" هو "أفْعِلاء" قال ابن جني "وكان أبو الحسن يقول:- أَشْياء:- أفْعِلاء، وجُمِع (شيء) كما جُمِع "شاعر" على "شُعَراء" ولكنّهم حذفوا الهمزة التي هي "لام" الفعل استخفافا وكان الأصل "أشيِئاء فثقل هذا فحذفوا"[3]، أي يرى الأخفش أن وزن كلمة أَشْيَاء على "أفْعِلاء" حسب المخطط الآتي:

شَيء - أَفْعِلاَء - أَشْيِئَاء - اجتمعت همزتان وبينهما الألف فأدى ذلك إلى ثقل الكلمة فحذف الهمزة الأولى فكانت النتيجة - أَشْياء .

---

(1) الكتاب 4/380-381.

(2) أبنية الصرف في كتاب سيبويه /126.

(3) المصدر 2/94.

وأرى أن وزن الكلمة بعد الحذف لا يستقر على "أفْعِلاء". بل على "أفْعِاء" لأننا كما نعرف في الميزان الصرفي يحتمل التقابل بين أصل الكلمة وحرف الميزان فإذا سقط حرف من الكلمة يؤدي إلى سقوط حرف من الميزان الصرفي فعلى ذلك فإن وزن أشْبَاء على رأي الأخفش "أفْعِلاء - أَفْعِاء" - أَفُعَاء.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أن وزن (أَشْبَاء) هو "أَفْعَال" قال ابن جني (...وذهب الكسائي إلى أنّ "أشْبَاء" "أَفْعَال" بمنزلة أبيات وأشْيَاخ، إلا أنها جمعت على "شباوات" أشبهت ما واحدة، على "فَعْلاء". فلم تصرف لأنّها جرت مجرى (صحراء وصحراوات) وهذا إنما حمله عليه، وسوّغه له ارتكابه اللَّفظ لأن "أشْبَاء" أشْبَهت "أحياء" جمع حيّ فكما أنّ"أحياء" "أفْعَال" لا محالة فكذلك "أشْبَاء" عنده "أَفْعَال"...)[1]، فالكسائي كما نلاحظ يرى أن وزن "أشْبَاء" على "أفْعَال"، دون حدوث أي تغير في الميزان الصرفي. على اعتبار أنّ مفردها هو "شيء" ثم جعله على وزن "أَفعَال ← أَشْياء".

أمّا الفرّاء فإنه يوافق الأخفش في وزن الكلمة على "أَفْعِلاء" محذوفة اللام، إلا أنّه يختلف عنه في تقدير الكلمة إذ يجعل مفردها محذوفا من "شيّء" حَمْلا على كلمة "هيّن" التي جمعها "أَهْوِناء" على "أَفْعِلاء" قال ابن جني (وأما الفرّاء - فذهب إلى أن "أشياء - أَفْعِلاء" محذوفة اللام - كما رأى أبو الحسن إلا أنّه ادعى أن "شَيئا" محذوف من "شَيِّء" كما قالوا في "هيِّن، هَيْن" فكما جمعوا هيّنا على "أفعِلاء" فقالوا (أهوناء) كذلك جمعوا (شيْئا) على (أفْعِلاء) لأنّ أصله (شيِّيء) عنده...)[2] فوزن الكلمة عند الفرّاء هي (أفْعِلاء) ما عدا الاختلاف في المفرد كما لاحظنا ذلك.

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في تقرير الميزان الصرفي لكلمة "أَشْيَاء - لَفْعَاء" لأنّهما لم يسقطا من حروف الكلمة أي حرف، ما

---

(1) المصدر نفسه 2/95-96.

(2) المنصف 2/96، وينظر تفصيل ردّ ابن جني عل هذه المسألة في المنصف 2/94 وما بعدها، وذلك لضيق المقام.

عدا القلب الذي حصل في الكلمة، بعكس الأخفش والفراء، فإنّهما قد اسقطا من الكلمة "لام الكلمة" واللام كما نعرف من أحرف الميزان الصرفي - الأساسية، وكذلك ما ذكره ابن جني في هذا المجال فهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن، ألا نرى أنّه لا يلزمه أن يقول "شيئات" لأنذها ليست بجمع كسِّر عليه "شيء" وإنما هي اسم للجمع. بمنزلة "نفر ورهط" فكما تقول نُفَير ورُهَيط، كذلك جاز أن تقول "أشَيَّاء" فمن هنا قوى قول الخليل وضعف قول أبي الحسن، وهذا الذي يلزم "أبا الحسن لازم للفرّاء، لأنهما جميعا يقولان:- أنّها "أفْعِلاء" ولا يلزم ذلك الكسائي لأنّها عنده "أَفْعَال" و "أَفْعَال"[1].

تلخيصاً لما ورد في البحث - علينا أن نقول، أنّ موضوع التحوّل الذي يحصل في الميزان الصرفي من حذف أو تقديم أو تأخير في أحرفه، يعد مسألة في غاية الأهمية وتستحق الوقوف عليها، وهذه المسألة وجدتها منتشرة انتشاراً كبيراً في الموضوعات الصرفية، إذ لا يكاد يخلو منها أي موضوع صرفي وقد عالجها اللغويون القدماء بحذر كبير، وحاولوا أن يجدوا لها ما يسوغها، وقد حاولت أن أضع بين يديّ على عدد منها، لنضعها بين يدي القارئ الكريم، لننبه من خلال ذلك أنّ الوزن الصرفي العام الذي وضعه القدماء والذي توصلوا إليه من خلال استقراء اللغة، لم يكن ينطبق على كلّ الكلمات، التي يحصل بينها التوافق وبين الميزان الصرفي إذ وجدنا كلمات كثيرة حادت عن ذلك الميزان، وهذا الخروج عن الميزان الصرفي لم يكن اعتباطاً، بل كان مقصودا في الكلام، لأنّ الكلمة لو بقيت موافقة للميزان الصرفي العام لها قد تكون ثقيلة على اللسان والعربية تكره الكلمات الثقيلة على اللسان لذلك مالوا إلى تغير أحرف الكلمة وفق قواعد معينة سنّها اللغويون، لتكون الكلمة خفيفة على اللسان وهذا التغير سيؤدي إلى تغير في الميزان الصرفي، وتؤثر اللهجات أحياناً في خروج الميزان الصرفي عما هو مألوف كما لمسنا ذلك

---

(1) المصدر نفسه 101/2.

في صياغة "اسم المفعول" من الفعل الأجوف. إذ أدى ذلك إلى حذف بعض أحرف الميزان الصرفي العام "مفعول".

والحقيقة أنّ التحول الذي يحصل في الميزان الصرفي، كان وفق اعتبارات معينة، ولم تكن هذه الاعتبارات بعيدة عن قواعد اللغة، إذ هو تحول متعمد لكي نحصل على كلمة موافقة للذوق العربي السليم لكي تأخذ الكلمات مجالها في الكلام، إذ لا يصح الاستغناء عنها، وكما ذكرنا فإن هذه الظاهرة كبيرة في اللغة، وإن ما ذكرناه يمثل جانبا معينا منها لضيق المقام.

ثبت المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي/ط1/1965 بغداد.

3- الأصول في النحو/ابن السراج/ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / ط2/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع/1987م/ بيروت.

4- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري / تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد/ط1/ مطبعة الاستقامة /1945/القاهرة.

5- أوزان الفعل ومعانيها / الدكتور هاشم طه شلاش/ مطبعة آداب/ النجف/1971.

6- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك/تحقيق محمد كامل بركات / الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر/1967م.

7- التبصرة والتذكرة/ للصيمري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى/ط1/ دار الفكر / دمشق/1982م.

8- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوي/ط5/مطبعة وادي الملوك/ 1955م.

9- التلويح في شرح الفصيح / للهروي/ نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي/ ط1/ الناشر مكتبة التوحيد بدرب الجمامير/1949م.

10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط14/ مطبعة السعادة / مصر / 1964م.

11- شرح شافية ابن الحاجب / للرضي الاستربادي/ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / 1975م.

12- شرح المفصل / ابن يعش / عالم الكتب / بيروت.

13- كتاب سيبويه / لسيبويه / تحقيق عبد السلام هارون / ط3/ عالم الكتب / بيروت / 1983م.

14- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر / بيروت / 1956م.

15- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي / الدكتور محمد أبو الفتح شريف / الناشر مكتبة الشباب - القسم الأول.

16- المدخل إلى علم النحو والصرف / الدكتور عبد العزيز عتيق / ط2/ دار النهضة العربية للطباعة والنشر / 1974م.

17- معاني القرآن / للأخفش / تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد / ط1/ عالم الكتب / بيروت / 1985م.

18-المقتضب / لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب / بيروت / 1963م.

19- الممتع في التصريف / لابن عصفور / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه / ط3/ منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت 1978م.

20- المنصف / شرح الإمام ابن الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر / 1954م.

21- المهذب في علم التصريف / الدكتور هاشم طه شلاش والدكتور صلاح الفرطوسي والدكتور عبد الجليل عبيد / جامعة بغداد / 1989م.